# موقف نحاة طور النشأة من الشاهد القرآني

حسين أحمد بوعباس

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية
كلية الآداب، جامعة الكويت

## الملخص

الشاهد النحوي نصٌّ استعمله النحاة لإثبات صحة الحكم النحوي، ومن أهم أنواعه الشاهد القرآني، وهذا البحث يدرس احتمالَ عدم احتجاج النحاة الأولين بالنص القرآني، وأنهم عدُّوه نصّاً محايداً في التقعيد النحوي في القرن النحوي الأولَ (40-150هـ تقريباً). وهو موضوع يمكن أن يكشف عن مدى تحقُّق سمة الموضوعية في عمل النحاة المؤسّسين. وعلى الرغم من أنَّ مؤلفات هذه الفترة لم تصلنا، فإن البحث سعى في جمع أخبار نُحاتها والاستعانة ببعض السمات الموجودة في مؤلفات المرحلة اللاحقة لهم ليخرج من ذلك بأدلة تقوّي هذا الاحتمال أو تُرجّحه. وقد جاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة، فكان المبحث الأول في دراسة الشاهد في تفسير القرآن لدى القدماء؛ لأنه يمثِّل الصورة الأولى للشاهد اللغوي مما يجمعه على اعتبارٍ ما بالشاهد النحوي، ودَرَس المبحث الثاني فرضيةَ البحث والأدلة عليها وما قد يُعترض به عليها، واشتملت الخاتمة على أهم نتائج البحث.

## المقدمة

السماع أصلُ النحو الأول ورُكنه الركين، به قامت شجرته وتوشَّجَت فروعه، وله رَحَل شيوخُه الأقدمون، فعادوا بزادٍ منه وفير أقاموا عليه دراساتهم اللغوية بشجونها المختلفة ما بين نحو وصرف ولغة وبلاغة وغيرها، ولمّا شرعوا يُدوِّنون تلك الدراسات لم يُثبتوا فيها من مسموعهم إلا موضع الحاجة، فكان مِن ذلك ما تَواضعوا على تسميته بعدُ بالشاهد.

فالشاهد في علم النحو نصٌّ يقيم به النحويُّ هيكل التقعيد ويَشُدُّ به أوصاله، غير أنه - كغيره من الأفكار والأدوات العلمية - قد مرَّ في تاريخ النحو الطويل بتغيُّر في صورته ووظيفته، وليس من المقبول أن تكون فكرة الشاهد بتفاصيلها التي نَعرفها من حيث الحدّ والعناصر والوظيفة هي نفسها التي كانت لدى النحاة المؤسِّسين لهذا العلم.

فإذا كان الدارسون المعاصرون يَرون أهم هذه الشواهد التي قام عليها النحو العربي هو الشاهد القرآني، فهل كان الأمر كذلك عند جميع النحاة؟

مِن العَقد الرابع في القرن الهجري الأول إلى العقد الخامس من القرن الثاني - وسأسمي هذه المدة الطورَ الأول للشاهد النحوي - لم يكن النحاة الأوّلون غافلين عن أثر النحو الذي يعملون على تشييد بنائه في تعيين دلالة النص القرآني وفهمه، فلنا أن نتساءل: أأدخلوه فيما اعتمدوه من مصادر يقيمون عليها أحكامهم النحوية أم جعلوه نصّاً محايداً في هذا الأمر؟

البحث يَنظر في هذا الفرض: أنَّ النحاة عدُّوا النص القرآني نصّاً محايداً لا يَدخل شاهداً نحويّاً في الطور الأول من تاريخ الشاهد النحوي، ثم شرعوا يستشهدون به في الطور الثاني في كتبهم وأعمالهم بعد استقرار أكثر الأحكام النحوية.

وأهمية هذا الموضوع تأتي للتحقق من توافُر الموضوعية في عمل النحاة في طور نشأة النحو العربي، كما أنه يجيب عن الاعتراض القديم الجديد على النحاة في تقديمهم الشعر على القرآن الكريم في الاحتجاج للحكم النحوي[1]، كما أنه يَرصد شيئاً من سمات تاريخ النحو العربي وفكرة الشاهد فيه.

ولعل أصعب ما في هذا الموضوع أنه يسعى لدراسة فترة تاريخية لم يصلنا من إنتاجها المدوَّن شيءٌ ذو بال، لذلك اعتمدت على كتب تاريخ النحو وأخبار النحاة وتراجمهم والمنثور من أقوالهم في المكتبة العربية، وعلى الدراسات السابقة التي قامت عليها؛ ومِن أهمها:

1 - العربية ليوهان فك.

2 - الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي للدكتور عبدالعال سالم، رحمه الله.

3 - كتب تاريخ النحو ومدارسه، وهي كثيرة.

ثم حاولتُ الإفادة من أقدم المصنَّفات النحوية التي وصلتنا استئناساً بها وتعضيداً لما انتهيتُ إليه؛ لأنها أقرب النصوص من الطور النحوي الأول الذي هو موضع الدراسة، فوجدت فيها بعض السمات الموروثة من سابقتها.

ولستُ أدري لعل مصادر مخبوءةً تَظهر مستقبلاً فتكشف لنا جوانب خفِيت من المرحلة الأولى من تاريخ النحو العربي.

وقد قسمتُ البحث على مقدمة ومبحثَين وخاتمة، فجاء المبحث الأول بعنوان: شاهدُ القدماءِ في تفسير القرآن، والآخر جعلتُه لفرضية حياد النص القرآني، ثم تضمَّنت الخاتمة أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج.

## أولاً - شاهدُ القدماء في تفسير القرآن[2]

لا يَخفى أنَّ شاهد القدماء في التفسير يُعدُّ من معالجة الغريب وليس من عمل النحاة، ولكن اختيار هذا الشاهد لدى القدماء في هذا المبحث يأتي لأنه الصورة الأولى من العمل اللغوي المبكر التي احتذاها النحاة واللغويون فمدُّوا سماتها وثبَّتوا معيارها في عملهم؛ فكان تأصيل ذلك الشاهد على هذا الاعتبار تأصيلاً للشاهد النحوي في أولى صوره لِما يَجمع بينهما من سمة لغوية عامة. ثم إنَّ حضارتنا حضارةٌ قامت أولَ أمرها على النص القرآني قراءةً وفهماً وتفهيماً، فكان السعي واحداً في معالجة الغريب فيه ومعالجة تركيبه في فترة مبكرة من تاريخ دراسة العربية وتفسيرها، مع الالتفات إلى قوة صلة النحاة واللغويين

بالقرآن الكريم؛ وأيسر ما يكشف ذلك كثرةُ ما تجده من القراء في تراجم النحاة واللغويين القدماء[3]، مع ما هو مشهور من أسباب لنشأة النحو[4].

والتزامُ أثرِ السالفين في تفسير القرآن كان الأصلَ الذي قام عليه العمل في تفسير القرآن أول الأمر في حضارتنا، ولم يكن هذا على مستوى فهم الكلمة أو التركيب فقط، بل على مستوى المنهج الذي مارسه أولئك الأوائل من الصحابة وغيرهم. فما أخذه أولئك من معان لمفردات النص القرآني يأخذ به اللاحقون أو يختارون منه، وكذلك ما اعتمده أولئك الأوائل من مصادر هو محل اعتماد المتأخرين عنهم أو أكثرهم على الأقل. لذلك سأعرض هنا أخباراً تبيِّن ما اتخذه هؤلاء الأوائل مصدراً يحتجّون به لكشف معاني القرآن وفق ما ثَبَت عندهم ثم تلقّاه عنهم خالفوهم.

**1 – على مستوى تعيين المصدر وتأسيس اعتماده**

"جاء عن أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وتابعيهم من الاحتجاج على غريب القرآن ومُشْكِله باللغة والشعر ما بيَّن صحة مذهب النحويين في ذلك"[5]. ومِن ذلك:

– "بينما عمر بن الخطاب على المنبر فقال: يا أيها الناس، ما تقولون في قول الله: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾[6]؟ فسكت الناسُ، فقام شيخٌ فقال: يا أمير المؤمنين، هذه لُغتنا في هُذيل، التَّخوُّف: النقص. فقال عمر: وهل تَعرف العربُ ذلك في أشعارهم؟ قال: نعم، قال شاعرنا أبوكبير الهذلي:

**تَخَوَّفَ السَّيرُ منها تامِكاً قَرِداً  كما تَخوَّف عُودَ النبعةِ السَّفِنُ**[7]

فقال عمر: يا أيها الناس عليكم بديوانكم، شِعرِ الجاهلية، فإنّ فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم"[8].

– قال ابن عباس: "إذا أَشكَلَ عليكم الشيءُ من القرآن فارجعوا فيه إلى الشعر، فإنه ديوان العرب"[9]، ورُوي أيضاً عن البراء بن مالك[10].

– "قال يحيى بن نضلة المديني: سمعتُ مالك بن أنس يقول: لا أُوتَى بِرجُلٍ يفسِّر كتابَ الله غيرَ عالمٍ بلغة العرب إلا جعلتُه نكالاً"[11].

– "قال مجاهد: لا يَحلُّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب"[12].

**2 – على مستوى الممارسة**

– "أنَّ عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – قرأ هذه الآية: ﴿**وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا**﴾[13] بنصب الراء[14]. قال: وقرأ بعضُ مَن عنده مِن أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "ضَيِّقاً حَرِجاً". قال صفوان: فقال عمر: ابغوني رجلاً مِن كنانة واجعلوه راعياً، وليكن مُدْلجيّاً[15]. قال: فأتوه به، فقال له عمر: يا فتى ما الحَرَجَة؟ قال: الحَرَجَة فينا: الشجرةُ تكون بين الأشجار التي لا تَصِل إليها راعية ولا وحشية ولا شيء. قال: فقال عمر: كذلك قلب المنافق لا يصل إليه شيء من الخير"[16].

– كان ابن عباس يُسأل عن ألفاظ القرآن فيُنشِد فيها الشعر مستشهداً[17]، ومسائل نافع الأزرق مشهورة، وفيها يجيبُ ابنُ عباس نافعاً في مفردات من القرآن كثيرة وشاهدُه في كلٍّ منها البيتُ من الشعر[18]؛ ومنها قولُ نافع: "فأخبِرني عن قول الله – عزَّ وجلَّ –: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾[19]. قال: لا تخافون عظمة ربكم. قال: وهل كانت العرب تعرف ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول أبي ذُؤيب:

**إذا لَسَعتْه النَّحلُ لم يَرْجُ لَسْعَها وحالَفَها في بيتِ نُوبٍ عَوامِلُ**

يقول: لم يَخَفْ"[20]. وبهذه الهيئة تجري المسائل.

– سُئل سعيد بن جُبير (ت 94) عن قوله – تعالى –: ﴿وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾[21]. قال: القانع: السائل الذي يَسأل، ثم أنشد قول الشاعر:

**لَمالُ المرءِ يُصْلِحُه فيَبقى مُعاقرَه أعفُّ من القنوعِ**[22]

– سُئل الضحّاك بن مزاحم (ت 105) عن قوله – تعالى: – ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾[23]. قال: الأكواب: جِرارٌ ليس لها عُرى، وهي في النبطية: كوبا، وإيّاها عنى الأعشى بقوله:

**صَريفيَّةٌ طَيِّبٌ طعمُها لها زَبَدٌ بينَ كُوبٍ ودَنِّ**[24]

**ثم أخذ علماءُ العربية بذلك سُنّةً** في دراساتهم اللغوية للقرآن بأنواعها، فلم يعُد الأمر محصوراً في معاني المفردات. وهذه بعض الأخبار في ذلك:

- عن أبي عبيدة أنه سمع أباعمرو يقرأ: ﴿لَنَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[25]، فسأله عنها فقال [أي أبوعمرو]: هي لغة فصيحة، وأنشَد قول الممزَّق العبدي:

**وقد تَخِذتُ رِجْلي إلى جنبِ غَرْزِها نَسيفاً كأُفْحُوصِ القطاةِ المُطَرَّقِ**[26]

- سأل الرؤاسيُّ الكوفي أباعمرو بن العلاء عن قراءة: ﴿مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ بمنعها من الصرف. فقال: لا أعرفه، وأنشدَ للنابغة الجعدي:

**مِن سَبأَ الحاضرِين مأربَ إذ يَبْنون مِن دونِ سَيْلِه العَرِمَا**[27]

- يختفي أبوعمرو عن الحجاج زمَناً، ثم يَسمع أعرابيّاً يُنشد:

**رُبَّما تَجزعُ النُّفوسُ مِن الأمـ ـرِ لـه فَـرْجَـةٌ كَـحَـلِّ الـعـقـالِ**

فيُخبِر أباعمرو بموت الحجّاج، يقول أبوعمرو: فلم أَدْرِ بأيّهما أفرح، بموت الحجّاج أو بقوله: فَرجة بفتح الفاء؟ لأني كنت أطلب شاهداً لاختياري في سورة البقرة: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾[28].

- أبوعمرو بن العلاء يَردُّ قراءة ﴿هَيْتَ﴾[29] بأنَّ العرب لا تعرفها[30].

- أبو سرَّار - وهو أعرابيٌّ فصيح أخذ عنه العلماء - ردَّ قراءة: ﴿يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾[31]، وقال: "مِن خَلَلِهِ"[32]. فقال له محمد بن حبيب المازني - وهو نحويٌّ قارئ، ووالد أبي عثمان المازني النحوي المتوفى 249-: "مِن خِلالِه" قراءة، أما سمعتَ قول الشاعر:

**ثَـنَـيـنَ بـغَـمـرةٍ فَـخَـرَجـنَ مـنـهـا خُروجَ الودْقِ مِن خَلَلِ السحابِ**[33]

- اختلف الكسائي والأصمعي في زِنَة (طيف) من قوله تعالى: ﴿طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾[34]، فاحتجَّ الأصمعي لقوله: إنها مِن طاف يَطيف طَيفاً بقول الهُذلي:

**ما لِـدُبـيَّـةَ مـنـذ الـيـوم لـم أَرَه وَسط النديِّ فلم يُلْمِمْ ولم يَطُفِ**[35]

- زُهير بن ميمون الفُرقُبي النحوي الكوفي، يقول عنه الهيثم بن عَديّ:

رأيته "وقد اجتمع عليه الناسُ يسألونه عن القراءات والعربية وهو يُجيبهم ويحتج على ما يقول بأشعار العرب"[36].

– أبو عبيدة معمر بن المثنى يفسّر كثيراً التركيبَ القرآني بالتركيب الشعري في كتابه مجاز القرآن[37].

– يقول أبو عمر الجَرمي عن كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة: "أتيتُ لأبي عبيدة بشيء منه فقلت له: عمّن أخذتَ هذا يا أبا عبيدة؟ فإنّ هذا خلافُ تفسير الفقهاء. فقال لي: هذا تفسير الأعراب..."[38]. فكأنه يقول له: على لغة العرب قبل الإسلام حيث لم تغيرهم المدينة وحضارتها.

– في أخبار النحاة تجد عنايةً عالية بشواهد عن العرب في قراءات القرآن وألفاظه، منها أنَّ أبا الفرج الشَّنَبُوذيّ المقرئ يقول: "أحفظ خمسين ألف بيت من الشعر شواهد للقراءات"[39]، وأبوبكر محمد بن القاسم الأنباري يحفظ ثلاثمئة ألف شاهد على ألفاظ القرآن[40]، ولم تجتمع هذه الشواهد لدى المتأخرين إلا بتتبُّع المتقدمين وسعيهم إلى مواطنها.

– أبوجعفر الطبري يقول في تفسيره: "غير جائزٍ توجيهُ معاني كلام الله إلا إلى الأغلب من وجوهها المستعملِ بين أهل اللسان الذي أُنزِل به"[41].

## ثانياً - فرضية تحييد النص القرآني

هؤلاء النحاة الذين عاشوا على مدى قرن من الزمان تقريباً ما بين منتصف القرن الأول الهجري إلى منتصف القرن الثاني مع ما كان لهم من صلة شديدة بالقرآن الكريم كما سلفت الإشارة، ومع عمق معرفتهم بمحورية النص القرآني في العلم الإسلامي والحضارة الإسلامية، فإني أزعم – إذا استثنينا خطوة أبي الأسود الأولى بنقط المصحف – أنهم لم يأخذوا به شاهداً لأحكامهم النحوية أو لأكثرها في تلك الفترة المبكرة من تاريخ النحو العربي، بل كان نصّاً محيَّداً في تلك الجهود الأولى، بل لا يَبعد أنَّ ذلك كان أصلاً تَوَاصوا به، ولم يكن مسلكاً فرديّاً بينهم.

والبحث حين يختار هذا ليس يذهب في الحكم عليه مذهبَ بعض القدماء

والمعاصرين الذين رأوه أمراً سلبيّاً خطَّؤوا النحاةَ فيه[42]، بل هو منهج اقتضته دوافع علمية وحقَّقَ غايات صحيحة كان النحو العربي يؤمُّها حينئذ.

وفي سبيل بيان ما يرجِّح هذه الدعوى ويقوِّيها أذكر أهم ما اجتمع لدي، وهي الأمورُ الآتية:

**1** – المانع المنهجي: يكاد الدارسون يُجْمِعون على أنَّ النحو العربي جاء خادماً للنص القرآني بين صيانة وفهم وتفهيم[43]، وهذا يُفضي إلى أنْ يرى النحاةُ القدماء في الاستشهاد بالنص القرآنيِّ في علم وُضع لخدمة القرآن خَللاً منهجيّاً وهو فَقْدُه الحياد؛ فكيف يقيمون قواعد نحويةً معتمدة على النص القرآني لتفسِّر النصَّ نفسه؟ لذلك لجؤوا إلى الاستشهاد بكلام العرب شعره ونثره، في المعالجة النحوية المبكرة للعربية والتقعيد لها، حتى إذا شاع الاستقرار في الأحكام النحوية بدأت الآيات القرآنية تَرِد في كلامهم شواهدَ، ثم شرَعَت تزيد. ومن علامات هذا السلوك الباكر:

أ – غلبةُ الشواهد الشعرية على الشواهد القرآنية في المصنَّفات المتقدِّمة القريبة من تلك الفترة ككتاب سيبويه والمقتضب، فعددُها في الكتاب ستة وخمسون وألف بيت[44]، في حين أنَّ عدد الشواهد القرآنية ستون وأربعمئة شاهد[45]، وعددُ أبيات الشعر في المقتضب واحد وثمانون وستمئة بيت، وشواهده القرآنية أكثر من خمسمئة آية[46]، ولا يَبعُد أنَّ الأمر كان أقل فيما سبقهما ككتابَي الجامع والكامل لعيسى بن عمر، وهما مفقودان[47]، وكتاب الفيصل للرؤاسي الكوفي[48] الذي يَذكر الكسائيُّ أنه لم يكن يجد فيه بُغيته مِن حُجّةٍ تُجيب عن أسئلته أثناء قراءته القرآن على أستاذه حمزة الزيات[49]، كما أنَّ الفرّاء الذي كان يحفظ الفيصل حين ناقش الكسائي في تخطئته بعضَ ما في الفيصل طالبه بالدليل، فقال الكسائي: "لأنَّ الله – جلَّ وعزَّ – قال كذا وكذا في كتابه، وهو خلافُه، وقال كذا وكذا"[50]، فيُفهَم منه عدم احتجاج مصنِّف الفيصل بالآيات في هذه المواضع على الأقل.

ب – ظهور كتبٍ لمعالجة النص القرآني معالجةً نحوية[51] في مرحلة مبكرة نسبيّاً من مراحل التصنيف النحوي؛ كمعاني القرآن للأخفش (ت215)

وللفراء (ت 209) وللكسائي (ت 189) ولأستاذه أبي جعفر الرؤاسي (ت 180)، ولغيرهم، ويمكن تفسير ذلك بأنهم فطِنوا لِخلوِّ الدراسات النحوية النظرية مِن عناية كافية بالنص القرآني. ولم يكن كتاب سيبويه وحده لِيَسُدّ ذلك، فضلاً عن أنه خرج في المدة نفسها التي خرجت فيها هذه الكتب، وقبله لم يكن هناك ما يُغني في هذا الأمر.

ج - خبرُ أبي عمرو بن العلاء مع محمد بن سليمان النوفلي الذي سأله: خبِّرني عمّا وضعتَ مما سمَّيتَه عربية، يَدخل فيه كلامُ العرب كلُّه؟ فقال: لا. فقلت: فكيف تصنع فيما خالفَتْك فيه العربُ وهو حُجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمِّي ما خالفَني لغات[52]. فهل كان سيسأله عن ذلك لو كان أقامه على القرآن؟ فإنّ الكلام يُفهَم منه أنّ ما وضعه قام على كلام العرب، لذلك يُشكِل عليه بمخالفة بعضِه لِما احتَجّ به، ولو كان ما احتجّ به القرآنَ أو بعضَه لقال؛ لأنه أقطعُ للخصم.

د - بحَثَ الكسائيُّ في أول حياته عن حُججٍ لإشكالات تَعرِض له في قراءته على حمزة الزيات فلم يجد ذلك إلا حين صار إلى القبائل، فيقول: "جعلتُ أسألهم فيُخبروني [كذا بحذف النون] مشافهةً ويُنشدوني الأشعار، فأنظر إلى ما في يدي وإلى ما أَسمعه منهم فأَجد الحجةَ تَلزم ما عندي"[53].

هـ - اجتنابُ النحاة - فيما وصَلَنا مِن أخبارِ بعض متقدِّميهم - الاستشهادَ بالنصوص الإسلامية؛ أي ما بعد نزول القرآن، أو التقلُّلُ منها، وقد يَكون ذلك لِتأثُّر هذه النصوص بالقرآن وظهورِ سمات لغته فيها، فتَفقد حيادها عند أولئك النحاة في التقعيد النحوي المبكِّر[54]. ومِن ذلك ما يأتي[55]:

- يقول الأصمعي: "جَلَستُ إلى أبي عمرو [يعني ابن العلاء] عشر حِجَج ما سمعتُه يحتجّ ببيت إسلاميٍّ. قال: وقال مَرّةً: لقد كثُر هذا المُحدَث وحسُن حتى لقد هممتُ أن آمُر فتياننا بروايته"[56].

- "وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبدالله بن شبرمة يُلحّنون الفرزدق والكميت وذا الرمّة وأضرابهم"،

"ويَعدُّونهم من المولّدين"[57]. وهذا يَدفع احتمال كون ذلك موقفاً فرديّاً من أبي عمرو وحده؛ مما يجعل خصَّه بالانتقاد لهذا الموقف والدفاع عنه أيضاً[58] قولَين ابتَسَرا سلوك أبي عمرو من اتجاهٍ عام التزمه أولئك المتقدمون جميعاً، أو غلب عليهم على نحو الإجمال.

– المسألة الزُّنبوريّة التي وقعت بين رأسَي النحاة البصريين والكوفيين، لم يحتجَّ بها أحدٌ بآية، بل تَسالَم الطرفان على الرجوع إلى الأعراب، على الرغم من أنَّ المسألة جاء مِثلُها في القرآن[59].

– ندرة استشهادهم بالحديث، بل إنَّ الوجه الذي جاءت به عبارات الحديث القليلة فيما وصلنا من مصنفاتهم المتقدِّمة تُثبت ذلك؛ فسيبويه مثلاً – فيما ذكره من عبارات حديثية – لم ينصّ في أيٍّ منها على أنه حديث ولم يَرفعه[60]، بل إنّ هذه الندرة بقيت آثارها إلى عصور متأخرة، فإنّ بعض الدارسين ذكر أنَّ عدد الأحاديث والآثار إلى عصر أبي حيان الأندلسي (ت745) بلغ سبعةً وثمانين حديثاً، وتسعة وعشرين أثراً[61]. وهذا يومئ إلى ما ذهبتُ إليه من اجتنابهم – قدر الإمكان – النصوص الإسلامية، فإن ذكروها لم يُعيِّنوا انتماءَها للعصر الإسلامي.

**2** – متقدِّمو النحاة كان كثيرٌ منهم قرّاءً، ومنهم مَن لهم قراءاتٌ مختارة؛ كما سلف بيانه، والمقصود باختيار القراءة أنه يَعمد إلى المرويّ فيَختار منه ما رجَح عنده[62]، بل إنَّ منهم مَن نصَّ المترجِمون على أنَّ اختياره كان على مذهب العربية أو قياسها، فيُفهَم منه أنَّ النحو كان معياراً في قراءته للنصَّ القرآني واختيارِه الوجهَ الذي يَقرأ به، فكيف – إذاً – يَجعل النصَّ نفسَه معياراً وشاهداً لاستنباط القاعدة النحوية؟ وحتى الذي لم يُذكَر في ترجمته أنّ له اختياراً في القراءة، فإنَّ عدَّه في القُرّاء يَدل على أنه يعتمد العربيةَ في ما يعتمده مِن شروط في صحة القراءة؛ ذلك أنَّ مِن شروطهم التي تواضعوا عليها في صحة القراءة موافقتَها للعربية[63]، ومما يشهد بذلك أنَّ الأصمعي قال: "حدَّثَنا نافعُ بن أبي نُعيم عن عبدالرحمن بن هُرمز الأعرج أنه قرأ: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[64]. قال: لا تأخذها عنه فإنه لم يكن عالماً بالنحو"[65]. بل إنَّ بعض معاصريهم كانوا

يطالبونهم بالشاهد على قراءتهم، و يبدو أنه لم يكن من السائغ لهم الاستشهادُ لذلك بالقرآن؛ ومِن ذلك سؤال أبي عمرو بن العلاء عيسى بنَ عمر عن قراءته: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾[66]، وسؤالُ الرؤاسيِّ أباعمرو بن العلاء عن قراءته: ﴿مِن سَبَإِۭ﴾[67] بالفتح[68]، ومطالبةُ الحَجّاج له أيضاً بشاهدٍ لقراءته: "غَرْفَةً" بفتح الغين[69]، فكان شاهدهم من قول العرب شعراً أو غيره[70].

وقد يُعترَض هنا بالأخبار التي ذكرها أحد الباحثين[71] مِن أنَّ أبا عمرو بن العلاء احتجَّ بالقرآن حين سأله ابنُ أبي إسحاق: لِمَ تركتَ همز ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾[72]؟ فقال: وجدتُ لها في كتاب الله أمثالاً: ﴿هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾[73] و﴿لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ﴾[74]، ولقراءته: ﴿تَصۡلَىٰ نَارًا حَامِيَةَۢ﴾[75] بالبناء للمجهول احتجّ بقوله تعالى: ﴿تُسۡقَىٰ﴾ في الآية اللاحقة لها، واحتجّ لقراءته: ﴿وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ سُجِّرَتۡ﴾[76] بتخفيف الجيم بالآية: ﴿وَٱلۡبَحۡرِ ٱلۡمَسۡجُورِ﴾[77].

ولكنَّ هذه الأخبار لا تدل على استشهاده بالقرآن لِما نحن بصدده من الحكم النحوي المطّرد، بل أقصى ما تَدل عليه أنّ اختياره في القراءة استدل فيه بالسياق القرآني أو الاتساق اللفظي فيما تَجاوَر من الآيات، فكانت مراعاته لاطراد الصورة الواحدة أو الاتساق اللفظي في النص القرآني جعلته يختار القراءة التي تُحقق له ذلك؛ كما فعل ذلك في اختياره نصب (الطير) في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ﴾[78] وفسَّر هو نفسُه ذلك بأنه "على إضمار: وسخَّرْنا الطيرَ؛ كقوله على إثر هذا: ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾[79]؛ أي: سخَّرنا الريحَ"[80].

**3** – ردُّ ادعاءات الملحدين والزنادقة على القرآن باللحن وغيره اقتضى الاستدلال بغير القرآن في استنباط الأحكام النحوية لِيَصِحّ الاحتجاجُ بها على صحة التركيب القرآني. وتَتبُّع بداية ظهور هذه الادعاءات لم أجد لها تاريخاً واضحاً، غير أنَّا نجد لِلُغويين وغيرهم كلمات قد تَكشف عن بعض ذلك، فأبوعمرو بن العلاء يقول: "أكثرُ مَن تَزندَق بالعراق لجهلهم بالعربية"[81]، و"عن أبي الزناد عن أبيه قال: ما تَزندق بالشرق إلا جُهلاءُ بكلام العرب

و[لِعُجمة] قلوبهم"[82]، ومنه قولُ ابن قتيبة: "وقد اعتَرض كتابَ الله بالطعن مُلحدون ولَغَوا فيه وهَجَروا..، ثم قَضَوا عليه بالتناقض والاستحالة **واللحن**"[83]. ثمَّ إنَّ الملحدين يُذكر في تاريخهم أنهم كثُروا في دولة المنصور العباسي الذي حكم (136-158) فأبادهم واشتد عليهم الأمر في زمن ولده المهدي[84]. فهذا الذي رصده أبوعمرو بن العلاء المتوفى (154) في كلمته لم يكن ليبدأ في وقته ويتسع من فوره، فطبيعة الأفكار أن تأخذ عقوداً من لدن نشأتها إلى ذيوعها، فمِن غير البعيد أن يكون الأمر وُلد في بداية القرن الثاني أو آخر الأول على أقل تقدير ثم نما شيئاً فشيئاً. ومِن أقدم هؤلاء المذكورين في الإلحاد عبد الكريم بن أبي العوجاء المقتول 155 للهجرة[85]، الذي كان في البصرة أولاً ثم خرج منها إلى الكوفة[86]، ويُذكَر عنه أنَّ له مصنَّفاً[87]، وأنَّ له طعناً في القرآن[88]، ويُفهم من بعض أخباره أنه كان معاصراً لعيسى بن عمر أستاذ الخليل[89]. فيَظهر مِن نصِّ ابن قتيبة أنَّ هؤلاء -وابنُ أبي العوجاء منهم- كانوا يَرمون القرآن باللحن، وهذا يَقضي بالتزام النحاة في تلك الفترة الاستمرارَ في عدم الاحتجاج بالقرآن في عملهم النحوي تحصيناً للنص القرآني ضد شُبَه الإلحاد وتشكيكه[90]، ومما يُستأنس به في قِدم هذا المسعى عند العلماء -نحاةً وغير نحاة- أنَّ التصنيف في تأويل مُشكِل القرآن الذي أراد به ابنُ قتيبة ردَّ ما تَعلَّق به الملحدون في الطعن على القرآن = لم يبدأ بابن قتيبة، بل نجد قبله مصنَّفات لعلماء منهم: "واصل بن عطاء (ت131)، ويونس بن حبيب (ت182)، وأبوجعفر محمد بن الحسن الرؤاسي (ت187)، والكسائي (ت189)" وغيرهم[91].

**4** - حِرصُ النحاة على حفظِ قداسة النص القرآني وتَوقِّيهم مما قد يُفضي إلى انتقاصها ولو ظاهراً؛ مع ما عَرَفوا مِن أثرٍ للنظر النحوي في النصوص قد يَحمل صاحبَه على الحكم عليها، ويُقوِّي فيه النزوع إلى التصحيح والتخطئة والرفع والحطِّ من النص، وقد عُرف ذلك النزوع في بعض أوائل النحاة، فيونس بن حبيب (ت 182) يقول: "كان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يَطعنان على العرب، وكان عيسى يقول: أساء النابغةُ في قوله.."[92]، وعنبسة الفيل كان

يتتبَّعُ شعر الفرزدق ويُخطِّئه ويُلحِّنُه[93]. فكان مِن ذلك أن يُقتَصر في تلك الفترة الأولى على الشاهد من كلام العرب، حتى إذا دخل الشاهد القرآني في الطور الثاني من تاريخ الشاهد النحوي وجدتَ فيهم من يستحسن ويَكره ويُصحِّح في تعامله مع نص القراءة القرآنية، وهذا لم يكن وقوعُه مستبعَداً من النحاة الأوائل والنحو في أول نشأته، فامتنعوا عما يقتضي ذلك وهو الاستشهاد بالنص القرآني.

**5** – رِحلتُهم إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة للأخذ عن العرب، بعد أن كان أوائلهم – كأبي الأسود – عَرباً يعيشون بين قبائل عربية، فلو كان اعتمادهم على النص القرآني لمَا افتقروا إلى تلك الرحلة والخروج إلى العرب مع ما في ذلك من مشقَّة عظيمة لا يُسوِّغها إلا الاضطرار، وفي الخبر السالف عن الكسائي في أول نشأته وطَلَبِه في القبائل الحجةَ على ما يقرأ من القرآن – تعضيدٌ لذلك. وكأنّ العلماء الراحلين إلى هذه البوادي كانوا يُسرعون إلى بيئة لغوية تَقلُّ فيها التأثيراتُ اللغوية، وأقواها تأثيراً النص القرآني، فكأنّ الأعراب في تلك المناطق البعيدة عن المدن يَتراخى بلوغ التأثير الحضاري إليهم لنأيهم جغرافيّاً عن مراكز الحضارة التي يَحكمها النصُّ القرآني ويؤسِّس لنشأتها، فكانت اللغة هناك أنسب لتُتّخَذ مرجعاً للتقعيد النحوي وغيره.

**6** – سماتٌ في منهج علماء العربية الذين وصلتنا كُتبُهم وأخبارُهم تُرجِّح هذا الفرض أو يُستأنَس بها في تقويته، وإن كانوا من فترة لاحقة للفترة التي يُعنى بها البحث، لكنَّ بقاء ذلك فيهم يشير إلى أنه موروث من سابقيهم:

أ– في المصنَّفات المؤسِّسة في علوم العربية يكون الشاهدُ الغالبُ مِن غير القرآن الكريم، فدلائل الإعجاز للجرجاني مثلاً "نجد جُلَّ شواهده المحلَّلة لبيان عجيب ما فيها من النظم من الشعر وكلام العرب، لا مِن القرآن؛ حيث تُمثِّل نسبةُ الآيات القرآنية فيه وفي أسرار البلاغة نحو 15%، خلافاً للخطاب الشعري الذي يُمثِّل فيهما نحو 84%"[94]؛ ومِثله وقع في كتاب سيبويه كما سلفت الإشارة إلى أعداد شواهده الشعرية والقرآنية، فإذا كان تقديم النصّ الشعريّ قد وقع في المراحل اللاحقة من التصنيف في العربية، فلنا أن نظن أنَّ كلام العرب

كان منفرداً في المراحل الأولى، ويَبين ذلك أكثر إذا ما نظرنا إلى أعداد الشواهد القرآنية والشعرية في المراحل اللاحقة لسيبويه والمبرِّد في الجدول الآتي:

| الكتاب | الآيات | الشعر |
|---|---|---|
| أصول ابن السراج ت316 | 300 | 460 |
| إيضاح أبي علي الفارسي 377 | 126 | 91 |
| شرح اللمع لابن بَرهان 456 | 745 | 400 |
| المقدمة المحسبة لابن بابشاذ 469 | 160 | 42 |
| أسرار العربية للأنباري 577 | 90 | 142 |
| عمدة الحافظ لابن مالك 672 | 466 | 514 |
| شرح التسهيل للمرادي 749 | 349 | 441 |
| شرح الشذور لابن هشام 761 | 655 | 239 |
| حاشية الأشموني 918 | 885 | 1273[95] |

فمن الواضح أنَّ الأعداد لا تسير وفق اتجاه واحد، لكنَّنا نجد ابن السرّاج - وهو أقدمهم - قلَّ فيه عددُ شواهد الشعر عن أستاذه المبرِّد بمقدار الثُّلث، في حين أنَّ النقص أقل في الآيات، فاقتربَت النسبة عنده بين الآيات والشعر، وتظل الزيادة في عدد الآيات والنقص في الأبيات عند لاحقي ابن السرّاج وهم أبوعلي الفارسي وابنُ بَرهان وابن بابشاذ، الذين ينقلب الفارق عندهم فتصير الآيات أكثر من الشعر، ثم يتردّد الأمر عند التالِين؛ فتارة يزيد عدد الآيات وتارة أخرى الشعر، ويَتميز ابنُ هشام من بينهم بزيادة عدد الشواهد القرآنية عنده إلى ما يقرب من ثلاثة أمثال شواهد الشعر، وهي زيادة كبيرة.

وعلى الرغم مِن هذا التغيير فإنَّ تَصاعُد عدد الشاهد القرآني يظل واضحاً؛ وهو ما يخالف الصورة المبكرة عند سيبويه، فلو عكسنا الأمر لِتَوقُّع صورة

المرحلة السابقة له فإنّ الاحتمال المقبول أن يكون ما قبل سيبويه يتناقص فيه عدد الشاهد القرآني، وقد نَصِل فيه إلى مستوى الصفر، وهي حالة تناسب سمة النصوص المؤسِّسة المشار إليها.

ب - وجود الآيات في أقدم المصنَّفات اللغوية التي بلَغَتنا لا يَصح دليلاً مطلقاً على استشهادهم بها؛ ذلك أنّ معالجتهم للنص القرآني كانت على أنحاء مختلفة لا يكاد يَخلص منها كثيرٌ شاهداً للحكم النحوي، فهم تارةً كانوا يَسوقونها "دون أن يَقصدوا الاستدلال على صحة التركيب"[96] أو الحكم، ففي كتاب (ما تَلحن فيه العوام) للكسائي تجده من أول الكتاب إلى آخره يَذكر الاستعمال الصحيح وبعده الآية الكريمة، ومِن ذلك قوله: "وتقول: دَعه حتى يَسكت من غضبه، بالتاء. ولا يقال: يسكن بالنون. قال الله - عزَّ وجلَّ -: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾"[97]، وهكذا يتكرر كلامه: وتقول: . . . قال الله. . ، حتى إذا جاء إلى بيت الشعر الأول في الكتاب قدَّمه بعبارة: "وقال عديُّ بن زيد في شاهد ذلك"[98]، وكذا يقول في شواهد شعرية لاحقة. ثم تجده في موضع آخر يقول: "وإنما تكلموا بهذه الأحرف على مِثال قول الله تعالى: ﴿لَفِى سِجِّينٍ﴾"[99].

فذَكَر الآيات ولم يصرِّح بأنها شواهد، فلا يَبعد أنه لم يَقصد الاستدلال بل هو نصٌّ يُبيّن الاستعمال الصحيح، وقد يكون مِثالاً كما في النص الأخير، ولكنه في البيت ينص على أنه شاهد.

ومِثل ذلك قول عليّ الأحمر (ت 194): "جمعُ المقصور ممدود أبداً، مِثل: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَآ﴾"[100]. فالآية مثال.

بل إنَّ سيبويه نفسه في مواضع من كتابه كان يقرِّر حكماً، ثم يَذكر الآية والآيتين على هذا الحكم، فالآية هنا ليست شاهداً، بل هي موضع بيان لوجه استخدام التركيب اللغوي أو الحكم النحوي فيها، ومما يدل على ذلك أنه يقول قبل الآية: "ومِثلُ الرفع"، و"مِثل النصب"، و"مِثل ذلك"، و"فجاء هذا الكلام [يعني الآية] على كلام العرب"، و"فإنما أُجري هذا على كلام العرب"[101].

ج - بروز الجهد التفسيري في مبحثهم النحوي في القرآن على نحو يمنع حمل هذا الجهد على اتجاه الاستدلال به، فلعلَّ ذلك يشير إلى أنّهم في أول أمرهم في معالجة هذا النص الكريم كانوا يربَؤون به عن مقام الاحتجاج الذي يفضي إلى الأخذ والرد، وهذا العمل التفسيري يظهر في جوانب مختلفة؛ منها:

- صوغُهم أحياناً عبارةً معادلةً للتركيب القرآني؛ مما يجعل النظر النحوي في التركيب مجرَّداً من الاعتياد والأُلفة تجاه العبارة القرآنية؛ مما يُوفِّر قدرة أكبر على رصد غرابة التركيب، ثم الحكم عليه حكماً موضوعيّاً يُسهِّل ذِكر الآية بعده، وقد وقع ذلك في كتاب سيبويه وغيره؛ ومن ذلك قول سيبويه: "لو قلتَ: (اذهب وعبدُالله) كان فيه قُبح، فإذا قلت: (اذهب أنت وعبدُالله) حسُنَ. ومِثل ذلك في القرآن: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾، و﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾"[102]. وكذلك قوله: "واعلم أنَّ الفاء لا تُضمَر فيها (أنْ) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع..، وذلك قوله: إنه عندنا فيُحدِّثُنا، وسوف آتيه فأُحدِّثُه، ليس إلا..؛ لأنك قد أوجبتَ أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع،... ومِثلُه: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[103] كأنه قال: إنما أمرُنا ذاك فيكونُ..، وكان أبوعمرو يقول: لا تَأتِنا فنَشتُمُك. وسمعتُ يونس يقول: ما أتيتني فأُحدِّثُك فيما أستقبل"[104]. فتجده في النص الأخير ذكر في وجه الرفع بعد الفاء جُملاً نحويةً منه ومن سابقيه أبي عمرو ويونس، يَسهُل التكلم فيهما، ولم يَذكر في هذا الوجه إلا آيتين، ولم يُورد في أولاهما قراءةَ ابن عامر (فيكونَ) بالنصب الذي حصره في الضرورة ووصَفَ وقوعه في الكلام بالضعف[105].

- أخبار لهم في معالجة النصِّ القرآني معالجةَ تفسير؛ كخبر الكسائي حين يسأله عيسى بن عمر عن سبب تسكين ﴿يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ﴾[106]، فيقول الكسائي: إنما هي مِن رَتَعتُ لا مِن رَعيتُ. فيقول عيسى: صدقتَ[107]. ومِثلُه حين سأل يس الزيّات يحيى بنَ المبارك اليزيدي: هل يجوز في كلام العرب: أريد أن أفعل كذا، لشيء قد فَعَلَه؟ فقال: غير جائز إلا على الحكاية. فقال: ما تقول في: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[108] وقد فَعَل ذلك قبلُ؟

ففسَّره اليزيدي بالحكاية[109]. وهذا أمرٌ قامت عليه مصنَّفاتهم الباكرة في معاني القرآن.

– الفرّاء في كتابه (معاني القرآن) "كان أول شيء يهمُّه أن يَذكره ويؤيد به رأيه في تفسيره لبعض الآيات وضربِ أمثلةٍ لها هو أبياتٌ من الشعر الفصيح" [110].

مِن هذه الأدلة والمعضِّدات السابقة يَرجُح القولُ بصحة الفرض الذي قام عليه البحث.

## الخاتمة

أهمُّ ما انتهى إليه البحث النتائج الآتية:

1 – الشاهدُ النحويُّ مرَّ بطَورين تاريخيين؛ أولهما اقتُصر فيه على كلام العرب شعراً ونثراً، والآخر دخل فيه الشاهدان الآخران القرآنيُّ والحديثيُّ.

2 – رُجحان القول بأنَّ النحاة الأوائل لم يستشهدوا بالقرآن الكريم وعدُّوه نصّاً محايداً لا ينفي الحاجة إلى أدلة أخرى تقوّيه أو تضعفه.

3 – هذا القول يُمكن عدُّه مدخلاً آخر لقضيتَي قِلَّة الاحتجاج بالحديث، وكثرة الشواهد الشعرية عند النحاة، فالأول يمكن تعليلُه باجتنابهم النصوصَ الإسلامية في الاحتجاج في الطور الأول من تاريخ الشاهد النحوي، والآخر أنهم اعتمدوا في ذلك الطور على كلام العرب وحده مَرجعاً للتقعيد النحوي، ثم بدأ التغيير تدريجيّاً في المراحل اللاحقة.

## الهوامش والمراجع

(1) سيأتي نماذج منها في الحاشية 42، ولا أدَّعي أنه لم يُجَب عن هذا التساؤل، ولكن إجابة هذا البحث قد تكون من وجه جديد.

(2) لا يَخفى أنَّ الشاهد هنا في معالجة الغريب ليس من عمل النحاة، ولكن اختياره لدى القدماء في تفسير القرآن يأتي لأنه الصورة الأولى من العمل اللغوي المبكر التي احتذاها النحاة واللغويون فمدُّوا سماتها ومعيارها في عملهم، فكان تأصيل ذلك الشاهد تأصيلاً للشاهد النحوي في أولى صوره.

(3) للقراء النحاة - على سبيل المثال - انظر تراجم أبي الأسود ويحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وابن أبي إسحاق وحمران بن أعين وعيسى بن عمر وزهير الفُرقبي على الترتيب في: ابن الجزري، شمس الدين محمد: **غاية النهاية في طبقات القراء**، عني بنشره: ج. برجستراسر، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1982، 1/ 346-345، 2/ 381، 2/ 336، 1/ 410، 1/ 261، والحافظ اليغموري، يوسف بن أحمد: **نور القبس المختصر من المقتبس**، عني بتحقيقه: رودلف زلهايم، فيسبادن: فرانتس شتاينر، 1964، ص276، وغاية النهاية 1/ 613، 1/ 295، ونور القبس ص267، والقفطي، جمال الدين علي بن يوسف: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، ج2، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1986، ص118، والفرقبي، زهير بن ميمون، بفاء فقاف أو بقافين، وانظر الزبيدي، محمد مرتضى: **تاج العروس**، تحقيق: علي شيري، ج2، بيروت: دار الفكر، 1994، ص298 (فرقب).

(4) انظر ضيف، د.شوقي: **المدارس النحوية**، ط7، القاهرة: دار المعارف، ص11، والسعدي، جاسم: **الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة**، ساعدت وزارة التربية على نشره، 1973 ص ح، 230، وعمر، د.أحمد مختار: **البحث اللغوي عند العرب**، ط6، القاهرة: عالم الكتب، 1988، ص83، وأبوالمكارم، د.علي: **تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري**، ط1، القاهرة الحديثة للطباعة، 1971، ص55، وعبد التواب، د.رمضان: **فصول في فقه اللغة**، ط6، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1999، ص113، والطنطاوي، الشيخ محمد: **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، دار المنار 1991، ص8، وحسّان، د.تمام: **مقالات في اللغة والأدب**، ج1، القاهرة: عالم الكتب، ص435، والحديثي، د. خديجة: **المدارس النحوية**، ط3، إربد: دار الأمل، 2001، ص50.

(5) ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم: **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله، عز وجلَّ**، تحقيق: محيي الدين رمضان، دمشق: مجمع اللغة العربية بدمشق، 1971، ص61.

(6) سورة النحل: 47.

(7) التامك: المرتفع من السنام، القرد: المتلبد، السفن: المِبْرَد، وقد اختُلف في نسبة البيت.

(8) الثعلبي، أحمد بن محمد: **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: ابن عاشور، ج6، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ص19، وجاء في: الزمخشري، محمود بن عمر: **تفسير الكشاف**، ج2، مصطفى البابي الحلبي 1966، ص411، والرازي، فخر الدين: **التفسير الكبير**، ج2، ط3، طهران، ص39، والبيضاوي، عبدالله بن عمر: **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: محمد المرعشلي، ج3، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1998، ص400، وغيرها.

(9) المبرِّد، محمد بن يزيد: **الفاضل**، تحقيق عبدالعزيز الميمني، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1956، ص10، ورُوي بلفظ مقارب في: السيوطي، جلال الدين: **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: سعيد المندوب، ج1، ط1، لبنان: دار الفكر، 1996، ص347، والحلبي، علي بن برهان الدين: **السيرة الحلبية**، ج2، بيروت: دار المعرفة، 1400، ص260، وغيرهما.

(10) ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله: **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق: علي شيري، ج8، بيروت: دار الفكر، 1995، ص98.

(11) البيهقي، أحمد بن الحسين: **شعب الإيمان**، تحقيق: أبي هاجر محمد زغلول، ج2، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1990، ص426، والزركشي، محمد بن عبدالله: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، ج1، ط1، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، 1957، ص292.

(12) السابقان أنفسهما. وانظر أقوالاً أخرى في: أبي عبيد، القاسم بن سلام: **فضائل القرآن ومعالمه وآدابه**، تحقيق: أحمد الخياطي، ج2، المملكة المغربية: وزارة الأوقاف، 1995، ص178.

(13) سورة الأنعام: 125.

(14) يريد بالنصب الفتح، وهو استعمال أخذه الطبري عن الكوفيين؛ لأنهم لا يفرّقون بين مصطلحات البناء ومصطلحات الإعراب، بخلاف البصريين الذين يوجبون التمييز. انظر السيرافي، أبو سعيد: **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب وآخرين، ج1، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1986، ص65، 103.

(15) أي من بني مُدلِج، وهم قبيلة من كنانة ومنهم القافة، انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم: **لسان العرب**، ج2، بيروت: دار صادر، ص274 (دلج).

(16) الطبري، محمد جرير: **جامع البيان في تأويل القرآن**، ضبط وتوثيق: صدقي العطار، بيروت: دار الفكر 1995، 8/ 38، والنحاس، أحمد بن محمد: **معاني القرآن الكريم**، تحقيق: محمد الصابوني، ج2، ط1، المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى، 1409، ص486، والكشف والبيان في تفسير القرآن، 4/ 188، وغيرها.

(17) الفاضل: ص 10.

(18) انظر: الأزرق، نافع: **مسائل نافع عن عبدالله بن عباس**، حققها: د. محمد الدالي، ط1، قبرص: الجفان والجاني، 1993، وكثير منها في: إيضاح الوقف والابتداء.

(19) سورة نوح: 13.

(20) مسائل نافع عن عبدالله بن عباس، ص38.

(21) سورة الحج: 36.

(22) الطيار، د. مساعد: **التفسير اللغوي للقرآن الكريم**، ط1، الرياض: دار ابن الجوزي، 1422، ص72.

(23) سورة الواقعة: 18.

(24) التفسير اللغوي للقرآن الكريم، ص74. وانظر فيه أمثلةً أخرى.

(25) سورة الكهف: 77.

(26) الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق: **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، الكويت: وزارة الإعلام، 1984، ص333.

(27) النحاس، أحمد بن محمد: **إعراب القرآن**، تحقيق: د. زهير زاهد، ط2، ج3، القاهرة: عالم الكتب، 1984، ص204-203، وفي الخبر تعليق مفصل للنحاس.

(28) سورة البقرة: 246، والخبر دائر في المصادر ومنها: التنوخي، المحسن بن علي: **الفرج بعد الشدة**، تحقيق: عبود الشالجي، ج4، بيروت دار صادر، ص69، والأزدي، عبدالغني بن سعيد: **كتاب المتوارين**، ضبطه وعلق عليه: مشهور حسن، ط1، دمشق: دار القلم، 1989، ص41، وتاريخ مدينة دمشق 67/ 115 واللفظ له.

(29) سورة يوسف: 23، وهي قراءة رُويت عن جملة، انظر تخريجها في: الخطيب، د. عبداللطيف: **معجم القراءات**، ج4، ط1، دمشق: دار سعد الدين، 2002، ص223-220.

(30) انظر الخبر بطوله في: أبوعبيدة، معمر بن المثنى: **مجاز القرآن**، عارضه بأصوله وعلق عليه: د. محمد سزكين، ج1، مكتبة الخانجي، ص306-305.

(31) سورة النور: 43، والروم: 48.

(32) هي قراءة الأعمش.

(33) مجالس العلماء ص75، والخبر في ابن النديم، محمد بن إسحاق: **الفهرست**، قابله بأصوله وأعده للنشر: أيمن فؤاد السيد، لندن، ج1، ط2، 2014، ص121 باختلاف في بعضه، وفي المجالس: بَنَين مكان ثنين، وهو تصحيف، والبيت لزيد الخيل.

(34) سورة الأعراف: 201.

(35) مجالس العلماء: ص68.

(36) إنباه الرواة 2/ 19، أفدتُه من: سالم، د. عبد العال: **الحلقة المفقودة في تاريخ النحو**، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993، ص39.

(37) مجاز القرآن من أمثلة ذلك انظر: 1/ 28، 2/ 44، وأيضاً انظر قوله المحكي في: نور القبس، ص111.

(38) الزبيدي، محمد بن الحسن: **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، ص176.

(39) ابن قاضي شهبة، تقي الدين بن أحمد: **تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء**، تحقيق: د. محسن غياض، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008، ص27.

(40) نقل ذلك عنه تلميذُه أبوعلي القالي على ما في: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي: **تاريخ بغداد**، ج3، القاهرة: مكتبة الخانجي ودار الفكر، ص182. وانظر ما ذُكر من حفظ الشواهد عند أبي زيد الأنصاري والأحمر صاحب الكسائي في: السيرافي، أبوسعيد: **أخبار النحويين البصريين**، اعتنى بنشره: فريتس كرنكو، الجزائر: معهد المباحث الشرقية، خزانة الكتب العربية، 1939، ص53، وفي: إنباه الرواة، 2/ 314.

(41) جامع البيان في تأويل القرآن، 11/ 202.

(42) قال الفخر الرازي: "كثيراً أرى النحويين يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم..." . وقال أحمد الجواري: "فقد كان خليقاً بمن وضعوا النحو وأسسوا قواعده أن تكون المادة القرآنية أهم ما يقيمون عليه القواعد ويستندون إليه في وضع النحو.. فلقد فرطوا في جانب المادة القرآنية تفريطاً أدى بالنحو إلى إهمال كثير من الأساليب القرآنية العالية" . وقال د. محمد عيد: "النحاة قد صَرَفوا أنفسهم قصداً عن الاستشهاد بالقرآن والحديث، ومن البديهي أنهم كانوا على علم تام بوجود هذه الثروة الموثقة بين أيديهم..، ومع ذلك فقد سلك النحاة إزاء هذا التوثيق مسلكاً غريباً؛ إذ راحوا يؤكدون توثيقها بنصوص أقل منها توثيقاً مما أُطلق عليه كلام العرب..." . وقال د. ناصر حسين: "أخطأ الذين انصرفوا عن الاستشهاد بالقرآن إلى الاستشهاد عليه فحسب بأشعار العرب وكلامهم من الصرفيين والنحويين" . انظر: التفسير الكبير، 9/ 55، أفدته من محقق شرح التسهيل، وانظر: الجواري،أحمد: **نحو القرآن**، بغداد: المجمع العلمي العراقي، 1974، ص8، وعيد، د. محمد: **الرواية والاستشهاد باللغة**، القاهرة: عالم الكتب، ص259، والمرادي، الحسن بن قاسم: **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ج1، ط1، دراسة وتحقيق: د.ناصر حسين، دمشق: دار سعد الدين، 2008، ص112 من مقدمة المحقق، وانظر: النيلي، عالم سبيط: **النظام القرآني**، قرص مكتبة أهل البيت الإصدار الثاني 1433هـ، ص 139، وغيرهم.

(43) يكفي في الدلالة على ذلك وعلى وعي النحاة بهذه الوظيفة قولُ شيخهم عبدالله بن أبي إسحاق في وصف النحاة: "هؤلاء الذين يُقِيمون كتاب الله" . إنباه الرواة، 2/ 107. وانظر: الخطيب، د. محمد: **ضوابط الفكر النحوي**، ط2، القاهرة: دار البصائر، 2013، ص111.

(44) جمعة، د. خالد عبدالكريم: **شواهد الشعر في كتاب سيبويه**، ط3، الكويت: مكتبة دار العروبة، 2005، ص135، وبنى الإحصاء على طبعة بولاق.

(45) هذا في آخر إحصاءاتها وأدقها فيما أرى وهو عند: عبادة، د. محمد إبراهيم: **الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه**، القاهرة: مكتبة الآداب، ص3، وإحصاء الآيات الكريمة التي استشهد بها سيبويه في الكتاب موضع اختلاف فيما رأيت من الدراسات، فالأستاذ علي النجدي ناصف بلغت شواهد سيبويه القرآنية عنده ثلاثاً وسبعين وثلاثمائة آية، وأمّا في فهرس الأستاذ أحمد النفاخ فعددها ست وتسعون وثلاثمائة آية، والدكتور محمد إبراهيم عبادة يجعلها بالمكرَّر ستين وأربعمائة شاهد، منها أربعة وستون مكرَّراً؛ أي هي بحذف المكرر عنده ستة وتسعون وثلاثمائة شاهد، وأخيراً يقول الدكتور سليمان خاطر: بلغ إحصاء الآيات "458 آية من غير عدّ المكرر، و477 بعدِّ المكرر"، وهذا لا يخلو من غرابة. وفي النفس من إحصاء د. عبادة شيء؛ لأنه يطابق عدد الأستاذ النفاخ، في حين أنّ د. عبادة يثبت في ملاحظاته على عمل الأستاذ النفاخ سقوط إحدى عشرة آية منه وخلو طبعة بولاق التي اعتمد عليها النفاخ من آيتين استدركهما من نشرة الأستاذ عبد السلام هارون، ثم إنه وجد في فهرس النفاخ سبع آيات مكررات، فالأقرب حينئذ أن يزيد العدد ست آيات ليصير عدد الآيات من

غير المكرر 402. انظر: ناصف، الأستاذ علي النجدي: **سيبويه إمام النحاة**، الفجالة: مكتبة نهضة مصر، ص241، ونحلة، د. محمود: **أصول النحو العربي**، ط1، بيروت: دار العلوم العربية، 1987، ص34، وخاطر، د. سليمان: **منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم**، ط1، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، 2008، ص85، 232.

(46) الأمر ليس مقصوراً على كتب النحو، فقد أحصيت عدد الآيات والشعر في: الفراء، يحيى بن زياد: المقصور والممدود - وهو معاصر لسيبويه - فوجدت فيه 13 آية ليست شواهد بل جاء بها ليشرح المفردة فيها، في حين جاء فيه 83 بيتاً من الشعر، وفي كتاب (المذكر والمؤنث) له أيضاً جاءت عشرون آية، أربع منها يمكن القطع بأنها شواهد، وأمّا الشعر فعدد شواهده 127 بيتاً.

(47) أو أن اسمه المكمّل أو الإكمال، وقال المبرّد: "قرأتُ أوراقاً من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالإشارة إلى الأصول". انظر العبيدي، د. رشيد: **مشكلات في التأليف اللغوي في القرن الثاني الهجري**، بغداد: دار الجاحظ للطباعة 1981، ص 36.

(48) الفهرست، ص192، وهو أول كتب الكوفيين النحوية وهم يُقدِّمونه، ويُفهم من بعض أخباره - إذا صحَّت- -أنه سابق لكتاب سيبويه.

(49) مجالس العلماء، ص266.

(50) مجالس العلماء، ص270. ويدل هذا الخبر أيضاً على بدايات الطور الثاني من الاستشهاد النحوي حيث صار يُستشهد بالنص القرآني تدريجيّاً.

(51) من ذلك قول الفراء في صدر كتابه: "تفسيرُ مُشْكِل إعراب القرآن ومعانيه". الفرّاء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار، ج1، بيروت: دار السرور، ص1.

(52) ابن خلكان، أحمد بن محمد: **وفيات الأعيان**، تحقيق: د. إحسان عباس، ج3، بيروت: دار صادر، ص468.

(53) مجالس العلماء، ص266، في خبر طويل.

(54) مع ما كان من حذرهم من تأثير اللحن الذي جعل يستشري حتى وقع فيه الكبار، انظر رواية الأصمعي لحنَ الإمام مالك وشيخه ربيعة الرأي ولحن هُشيم المحدِّث وأبي شيبة القاضي وغيرهم في: الجاحظ، البيان والتبيين 2/ 220، والصولي، محمد بن يحيى: **أدب الكتّاب**، تصحيح محمد بهجة الأثري، بغداد: المكتبة العربية، 1341هـ، ص133، ومجالس العلماء، ص198، والخطيب البغدادي، أحمد بن علي: **اقتضاء العلم العمل**، ص91، وتاريخ مدينة دمشق، 51/ 336، وفك، يوهان: **العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**، ترجمه: د. رمضان عبدالتواب، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 2003، ص79، في حين أنّ النحاة كانوا يرون الوثاقة في الجاهليين على النحو الذي تُبيّنه عبارةُ الشيخ عز الدين عبدالسلام: "واعتمدوا على أشعار العرب وهم كفار لبُعد التدليس فيها". عبادة، د. محمد إبراهيم: **النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه**، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2009، ص30، نقله عن السيوطي، جلال الدين: **المزهر**، ج1، ص140.

(55) لا يخفى ندرةُ ما بَلَغنا من أخبار تلاميذ أبي الأسود؛ لذلك سنعتمد على أخبار أبي العلاء ومعاصريه.

(56) الجاحظ، عمرو بن بحر: **البيان والتبيين**، تحقيق: عبد السلام هارون، ج1، ط7، القاهرة: مكتب الخانجي، 1998، ص321.

(57) البغدادي، عمر بن عبدالقادر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، قدَّم له ووضع هوامشه: د. نبيل طريفي، ج1، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998، ص30. وللأصمعي مثله في الطرماح والكميت. انظر: السجستاني، أبوحاتم: **فعلتُ وأفعلتُ**، تحقيق: د. خليل العطية، ط2، بيروت: دار صادر، 1996، ص137 وحاشيتها.

(58) الأنصاري، أحمد مكي: **يونس البصري حياته وآثاره ومذاهبه**، مصر: دار المعارف، 1973، ص325: "ضيَّق [أي أبوعمرو بن العلاء] على نفسه وعلى لغته أشد التضييق حين رفض الاستشهاد بالشعر الإسلامي وقصر همَّه على الشعر الجاهلي"، ثم يرى أنَّ يونس أكمل النقص فاستشهد بالشعر الإسلامي، ويقول د. زهير زاهد: "عاش أبوعمرو في زمن الاستشهاد، فمِن غير المنطق أن نطلب منه الاستشهاد بآخر بيت قيل في آخر سنة من حياته في مجال القرآن والنحو...". زاهد، د. زهير: **أبوعمرو بن العلاء: جهوده في القراءة والنحو**، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1987، ص130.

(59) انظر بعض ذلك في ابن هشام، عبدالله بن يوسف: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د. عبداللطيف الخطيب، ج2، ط1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 2000، ص63.

(60) فجّال، د. محمود: **الحديث النبوي في النحو العربي**، ط2، الرياض: أضواء السلف، 1997، ص109.

(61) ضوابط الفكر النحوي، ص242 نقل ذلك عن: الحديثي، د. خديجة: **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، ص189-181.

(62) انظر: قابة، عبدالحليم: **القراءات القرآنية**، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1999، ص262، وشلبي، د. عبد الفتاح: **الاختيار في القراءات: منشؤه ومشروعيته**، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1996، ص6.

(63) عرَّف ابنُ الجزري القراءات بأنها "علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"، وذكر في أركانها الثلاثة موافقتها العربية ولو بوجه، ومتى اختل أحد هذه "الأركان الثلاثة أُطلق عليها: ضعيفة أو شاذة أو باطلة؛ سواء كانت عن السبعة أم [كذا] عمّن هو أكبر منهم"، ثم حكى عن مكي أقسام ما يُقبل وما لا يقبل من القراءة فكان منها: "والقسم الثالث: وهو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقةٌ ولا وجه له في العربية، فهذا لا يُقبل وإن وافق خط المصحف"، وعليه الداني وأبوشامة والمهدوي، فالأمر ليس في وثاقة الناقل فقط، بل هو أيضاً محكوم بموافقته للعربية. انظر: ابن الجزري، محمد بن محمد: **النشر في القراءات العشر**، ج1، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998، ص15، 19، ولابن الجزري أيضاً: **منجد**

**المقرئين**، عناية: محمد الشنقيطي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1980، ص3، أفدت الأخير من: شلبي، د. عبدالفتاح: **الاختيار في القراءات: منشؤه ومشروعيته**، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1996، ص15.

(64) سورة الكهف: 77.

(65) إيضاح الوقف والابتداء، ص 56.

(66) سورة هود: 78، والخبر في: الحجمي، محمد بن سلام: **طبقات فحول الشعراء**، قرأه: محمود شاكر، جدة: دار المدني، ص20.

(67) سورة النمل: 22.

(68) معاني القرآن للفراء، 2/ 289، و إعراب القرآن 3/ 202، وسبق ذكر الخبر.

(69) خزانة الأدب، 6/ 111. وانظر خبراً للكسائي في: مجالس العلماء، ص264.

(70) ولا يَبعُد أنَّ النحاة خشُوا أن يكون عملُهم سبباً لتهييج الاختلاف في تفضيل قراءة على أخرى في تلك الفترة المبكرة، وبخاصة أنَّ جمْعَ الناس على مصحف لم يمُرَّ عليه كثير؛ إذ كان في سنة 25 للهجرة كما حقَّق ذلك ابن حجر، فكان تحييدُ النص القرآني إلى حينٍ سبيلاً لتجنيب المسلمين شر الفتنة التي كانت بوادرها سبباً رئيساً في العمل على جمع الناس على مصحف واحد. انظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني: **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ج9، ط2، بيروت: دار المعرفة للطباعة، ص15.

(71) أبوعمرو بن العلاء، ص124، وتخريج هذه الأخبار هناك.

(72) سورة سبأ: 14.

(73) سورة البيّنة: 7.

(74) سورة التكاثر: 6.

(75) سورة الغاشية: 4.

(76) سورة التكوير: 6.

(77) سورة الطور: 6.

(78) سورة سبأ: 10.

(79) سورة سبأ: 12.

(80) طبقات فحول الشعراء، ص21.

(81) الأنباري، عبدالرحمن بن محمد: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ط3، الأردن: مكتبة المنار، 1985، ص31، أفدتُه من: الحلقة المفقودة في النحو العربي، ص188.

(82) شعب الإيمان، 2/ 260، وفيه: وعجمه، وأظنها محرفة أصلحتها بما أثبتُه.

(83) ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم: **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: مكتبة دار التراث، ص22.

(84) انظر: فتح الباري، 12/ 239. والمنصورُ أول خليفة تُرجمت له الكتب القديمة من اليونانية وغيرها كما يقول المسعودي، علي بن الحسين: **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، دققها: يوسف داغر، ج4، ط2، إيران: دار الهجرة، 1984، ص223، وانظر: أبوالمكارم، د. علي: **تقويم الفكر النحوي**، القاهرة: دار غريب، 2005، ص46.

(85) الطبري، محمد بن جرير: **تاريخ الأمم والملوك**، بيروت: مؤسسة الأعلمي، 6/ 299.

(86) الأصفهاني، أبوالفرج: **الأغاني**، ج3، مركز تحقيق التراث، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992، ص103.

(87) مروج الذهب ومعادن الجوهر، 4/ 224، ويَنقل الحُرُّ العاملي أنَّ ابن أبي العوجاء كان من تلامذة الحسن البصري ثم انحرف عن التوحيد. انظر: العاملي، الحر العاملي: **الاثنا عشرية**، تعليق السيد مهدي اللازوردي، قم: دار الكتب العلمية، ص173.

(88) الجاحظ، عمرو بن بحر: **رسائل الجاحظ**، ص1230.

(89) البلاذري، أحمد بن يحيى: **أنساب الأشراف**، تحقيق: د. سهيل زكار، ج9، ط1، بيروت: دار الفكر، ص54.

(90) وممن ذهب إلى ذلك د. محمد عابد الجابري في قوله: لم يعتمد جامعو اللغة القرآن أساساً؛ "لأنّ المطلوب من عملية جمع اللغة كان هو تحصينه من الخارج، الشيء الذي يقيّض إيجاد لغة ما ورائية تكون إطاراً مرجعيّاً له". انظر: الجابري، د. محمد عابد: **التراث والحداثة دراسات ومناقشات**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 143.

(91) العكش، د. عمر: **ابن قتيبة الدينوري وجهوده اللغوية**، أبوظبي: المجمع الثقافي، 2005، ص126.

(92) إنباه الرواة، 2/ 106، وأخبار ابن أبي إسحاق مع الفرزدق مشهور، ولأبي عمرو اعتراض على امرئ القيس وعدي بن زيد وذي الرمة وعمر بن أبي ربيعة. انظر: أبوعمرو بن العلاء: جهوده في القراءة والنحو، ص133.

(93) الشريف المرتضى، علي بن الحسين: **أمالي المرتضى غُرر الفوائد ودُرر القلائد**، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، ج1، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 1967، ص253.

(94) ضوابط الفكر النحوي ص 112 حاشية 3.

(95) زيادة عدد الشواهد الشعرية في الحاشية ليس مردُّه للأشموني وحده، فالكتاب اجتمعت فيه شواهد ابن مالك والصبان؛ فهي شواهد ثلاثة كتب أو مصنّفين.

(96) النحو العربي أصوله وأسسه وكتبه وقضاياه، ص263.

(97) الكسائي، علي بن حمزة: **ما تلحن فيه العامة**، حقّقه: د. رمضان عبدالتواب، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1982، ص100.

(98) ما تلحن فيه العامة، ص104، وانظر ص107.

(99) ما تلحن فيه العامة، ص113.

(100) نور القبس، ص301.

(101) سيبويه، عمرو بن عثمان: **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988، 1/ 37، 321، 331، 2/ 249، 3/ 30. ومما يدل على أنَّ ما بعدها ليس شاهداً قولُه في 1/ 23: ومِثل ذلك: يذهب عبدالله". وليس أحدٌ يقول: إنَّ (يذهب عبدالله) شاهد. ويَقرب من هذا الأمر أكثر ما في مختصر ابن سعدان.

(102) كتاب سيبويه، 1/ 247، والآية الأولى في سورة المائدة: 24، والأخرى في البقرة: 35، وانظر فيه أيضاً 3/ 52، 93.

(103) سورة النحل: 40، ويس: 82.

(104) كتاب سيبويه، 3/ 40-38.

(105) انظر مناقشة ذلك في الحديثي، خديجة: **دراسات في كتاب سيبويه**، الكويت: وكالة المطبوعات، ص37.

(106) سورة يوسف: 12.

(107) مجالس العلماء، ص263.

(108) سورة القصص: 5.

(109) مجالس العلماء، ص298.

(110) ديرة، المختار أحمد: **دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء**، ط2، دمشق: دار قتيبة، 2003، ص188.

# Founding Grammarians' Position towards the Quranic Grammar Reference

Husain Boabbas

**A grammar reference is a text adopted by grammarians to prove the validity of grammatical rules, one of the most important of such references being the Holy Quran.**

**This research paper investigates the premise that early grammarians did not resort to Quranic verses as the grammatical foundation. In the first grammatical century around the years 40-150 hijri they considered it a neutral text in terms of its grammatical influence, which leads to a topic that could potentially reveal the extent of founding grammarians' objectiveness. Despite the fact that researchers have never received publications from this era, research has sought to bring together the work of its grammarians and has sought to review the characteristics of later publications in order to support this hypothesis.**

**This research paper includes an introduction, two areas of research and a conclusion. The first area investigates the founders' viewpoint on the role of the reference in interpreting the Quran as it presents a primary representation of the grammar reference.**

**The second section of the research investigates the research hypothesis and evidence supporting it and any potential contradictions to it.**

**Finally, the conclusion covers the main findings of the research.**